الاتحاد الاشتراكي
الثلاثاء 24 مارس 2020 الموافق 29 رجب 1441 العدد 12.497
www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki jaridati1@gmail.com

الفريق الاشتراكي يطالب بالضرب بيد من قانون على مخالفي الإجراءات الاحترازية

المصادقة بالإجماع على قانون الطوارئ الصحية

n مكتب الرباط:
محمد الطالبي

أكد شقران أمام، رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، على أهمية الضرب بيد من قانون ضد كل المخالفين للإجراءات القانونية التي اتخذتها الدولة وكافة الأجهزة الحكومية من أجل الوقاية من انتشار وباء كورونا المستجد، وحث شقران الذي تحدث أمام لجنة الداخلية بمجلس النواب صباح أمس، على ضرورة الاهتمام بالفئات الهشة والفقيرة وضمان تلبية حاجياتها منوها بالمجهودات التي تبذلها الدولة المغربية والحكومة.

وحضر اجتماع اللجنة عضو واحد عن كل فريق ومجموعة نيابية. وأحيل المشروع، في نفس اليوم، على لجنة الداخلية بالغرفة الثانية والتي وبعد المناقشة صادقت بالإجماع.

هكذا وبعد المصادقة عليه في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الحكومة، أول أمس الأحد، تدارست لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، أمس الاثنين، وصادقت، بالإجماع، على مشروع مرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بـ»سن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها».

وقدم عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، أمام أعضاء اللجنة المذكورة مضامين مشروع هذا المرسوم بقانون، موضحا أن هذا النص جاء في «إطار اتخاذ التدابير الوقائية الاستعجالية اللازمة التي تفرض على السلطات العمومية وفق أحكام الفصل 21 من الدستور، ضمان سلامة السكان والتراب الوطني، في ظل احترام الحريات والحقوق المكفولة للجميع.»

وأوضح لفتيت أن هذا المشروع يهدف إلى «وضع الإطار القانوني الملائم لاتخاذ التدابير اللازمة التي تقتضيها حالة الطوارئ الصحية بأي جهة أو عمالة أو إقليم أو جماعة أو بمجموع التراب الوطني عند الاقتضاء، كلما كانت حياة الأشخاص وسلامتهم مهددة جراء انتشار أمراض معدية أو وبائية»، وكذا «كلما اقتضت الضرورة اتخاذ تدابير استعجالية لحمايتهم من هذه الأمراض». وتابع وزير الداخلية، وهو يكشف تفاصيل المشروع، أن هذا الأخير أقر أيضا «التدابير اللازمة التي تقتضيها حالة الطوارئ الصحية خلال الفترة المحددة، وذلك بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية أو بواسطة مناشير وبلاغات، قصد التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وكذلك من أجل «تعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم».

وزاد المسؤول الحكومي، أنه بالنظر لما تقتضيه حالة الطوارئ الصحية، فقد نص المشروع على عقوبات زجرية في «حق كل شخص يوجد في منطقة من المناطق التي أعلن فيها عن الطوارئ الصحية ولا يتقيد بالأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات العمومية».

وأفاد وزير الداخلية بأن كل شخص يخالف هذه الأوامر والقرارات سيعاقب بـ»الحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين 300 و1300 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين»، وذلك دون «الإخلال بالعقوبة الجنائية الأشد.»

كما يعاقب بنفس العقوبة، يورد الوزير، كل من «عرقل تنفيذ قرارات السلطات العمومية المتخذة في هذا الإطار، باستعمال العنف أو التهديد او التدليس أو الاكراه»، وكذا «كل من قام بتحريض الغير على عرقلة أو مخالفة قرارات السلطات بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المتفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية أو بواسطة المكتوبات أو المطبوعات أو الأشرطة أو مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية وأي وسيلة أخرى تستخدم لهذا الغرض كدعامة إلكترونية».

وأكد وزير الداخلية في نهاية عرضه على أن الغاية من مشروع هذا المرسوم هو «تحقيق الأمن الصحي العمومي داخل التراب الوطني، وذلك بكل ما تقتضيه الظرفية من يقظة وحزم وتفاني من أجل المصلحة العليا للبلاد».

شركة نسيج بطنجة تصنع وتوزع كمامات مجانا

انخرطت شركة «يارا كونفيكسيون»، المستقرة بطنجة، في مبادرة مواطنة لصناعة وتوزيع الكمامات الوقائية وتوزيعها مجانا على الأشخاص الذين سيضطرون للعمل خلال فترة الطوارئ الصحية.

وتعمل أطر الشركة على توزيع هذه الكمامات، المصنعة محليا مع احترام شروط التعقيم الضرورية، في الشوارع والمدارات الكبرى لمدينة طنجة، خاصة على رجال الأمن والمهنيين، لاسيما في قطاعي النقل والبيع بالتجزئة، والذين يكونون على تواصل مباشر مع المواطنين.

واستغل المسؤولون بالشركة تراجع الأنشطة الانتاجية بالمصنع بسبب انكماش الطلب من أجل توجيه جزء من الطاقة الإنتاجية لصناعة كمامات وقائية وتوزيعها مجانا، والمساهمة في الجهد التضامني الوطني للحد من تفشي فيروس كورونا بالمغرب.

وأبرز أحد مسؤولي الشركة، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الشركة قامت بهذه المبادرة التضامنية في إطار حملة محاربة وباء كورونا المستجد في سياق تضامن كافة المواطنين لتجاوز هذه الظرفية، موضحة أن الشركة قررت المساهمة في هذه التعبئة الوطنية عبر صناعة الكمامات والمشاركة في الحملات التحسيسية.

وأعرب عن أمله في أن تشكل هذه التجربة قدوة لباقي شركات النسيج بطنجة، مشددا على أن هذه الكمامات تخضع للتعقيم على مرحلتين، كيمائية خلال عملية غسل الثوب وحرارية باستعمال المكواة، كما يتم احترام شروط الوقاية خلال توزيعها على المستفيدين. وأشار إلى أن الأولوية خلال عملية التوزيع تمنح إلى رجال الأمن والقوات العمومية وأرباب سيارات الأجرة والنقل العمومي ومحلات البقالة، وباقي المهن المسموح لها بالاشتغال خلال فترة الطوارئ الصحية.

وخلص إلى أن كافة المواطنين، أيا كان عملهم ومهارتهم، مطالبون بالمبادرة والعمل لترك بصمة ملموسة والمساهمة في جهود الحد من تفشي وباء كورونا.

"تحسبا لأي طارئ"

الشريف للفوسفاط يعلن الشروع في تأهيل أربع مستشفيات بخريبكة

n ادريس البعقيلي

أعلن المجمع الشريف للفوسفاط عن الشروع في تأهيل أربع مستشفيات بإقليم خريبكة، «تحسبا لأي طارئ» يهم تطورات انتشار فيروس.

وجاء في بلاغ للمجمع الشريف للفوسفاط أنه « في إطار المساهمة في الجهود الوطنية المبذولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، ستعرف أربع مستشفيات بإقليم خريبكة، خلال هذه الأيام، العديد من الإصلاحات وأشغال الصيانة»، تحت إشراف متطوعين من مبادرة «أكت فور كومينيتي»، على رأسهم أطباء من المصالح الطبية التابعة للمجمع الشريف للفوسفاط بتنسيق مع المندوبية الإقليمية للصحة.

وأوضح البلاغ في هذا السياق، أنه « تحسبا لأي طارئ في ظل انتشار وباء كوفيد 19 « عرف المستشفى الإقليمي الحسن الثاني بخريبكة خلال الأيام الأخيرة مجموعة من الإصلاحات، همت أشغالا للصيانة الكهربائية وطلاء الجدران وتركيب مولد كهربائي إضافي بقدرة عالية، على أن يتم تزويد المستشفى بتجهيزات طبية، وتجهيزات التعقيم والتنظيف اللازمين وأسطوانات الأكسجين.

نفس العملية همت مدينة وادي زم، حيث انطلقت يوم السبت الأخير، أشغال الترميم والصيانة بمستوصف 20 غشت الذي سيتم تزويده بمجموعة من التجهيزات الطبية والتعقيمية اللازمة، فيما يرتقب أن تنطلق أشغال الترميم والصيانة بمستشفى محمد الخامس بوادي زم ومستشفى محمد السادس بأبي الجعد.

وفي نفس هذا الإطار ، من المقرر أن يتم تعقيم وتطهير جميع أجنحة المستشفيات السالفة الذكر يوميا للمحافظة على صحة المواطنين وتأمين سلامتهم.

الاقتصاد المغربي يعيش أسوأ أيامه ونموه لن يزيد عن 0.8 %

المركز المغربي للظرفية يتوقع ركودا يخيم على معظم القطاعات

n عماد عادل

قال المركز المغربي للظرفية إن معدل النمو الاقتصادي في المغرب لن يزيد عن 0.8 في المائة خلال 2020 ، وذلك بسبب تداعيات انتشار وباء كوفيد 19 على جميع القطاعات الاقتصادية بالبلاد. وذلك في أخر تحيين لتوقعاته للنمو لعام 2020، بناءً على فرضيا جديدة «هشة ولكنها مستدامة».

وتوقع المركز المغربي للظرفية أن تنتهي هذه الأزمة الصحية في منتصف العام، حيث ينتظر أن يتم التعافي تدريجياً؛ كما يرتقب أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي إلى 2 في المائة.

واعتبر المركز في نشرته الأخيرة للظرفية الاقتصادية أن الموسم الفلاحي 2019-2020 الذي اتسم بالجفاف إلى حد ما في المغرب سينجم عنه انخفاض ملحوظ في إنتاج الحبوب والذي لن يتجاوز بالكاد 40 مليون قنطار.

ويرى المركز المغربي للظرفية أن تخفيض سعر الفائدة الرئيسي الذي اعتمده بنك المغرب ب 0.25 نقطة، لن يكون له تأثير فوري على الاقتصاد الحقيقي كما أن سياسة الموازنة المتكيفة إلى حد كبير مع هذا تداعيات هذا الوباء والتي بدأت عبر إنشاء صندوق خاص لتدبير جائحة فيروس كورونا والتضامن الكبير الذي أبان عنه المغاربة يمكن أن يحول دون إفلاس عدد كبير من الشركات وتوفير فرص الشغل.

ويتوقع المركز المغربي للظرفية أن تعود أسعار النفط إلى الانتعاش في منتصف العام الجاري لتستقر في حدود 50 دولارا بعد الهبوط الذي سجلته بأقل من 30 دولارا. كما أن التضخم سيبقى متحكما فيه عند مستوى منخفض إلى حد ما.

وبفعل تداعيات وباء كورونا المستجد ـ سينسحب هذا الأداء الاقتصادي الضعيف على جميع القطاعات بالإضافة إلى حالة فقدان الثقة بسبب تقييد الحركة والحجر الصحي المفروض في إطار حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها..

وبحسب المركز المغربي للظرفية فإن القطاع الفلاحي سيسجل تراجعا بنحو 3 في المائة في القيمة المضافة بسبب انحباس الأمطار وعدم انتظام التساقطات في فصل الشتاء.

ويعد قطاع السياحة والفندقة والمطاعم من بين الأنشطة الأكثر تضرراً من هذه الجائحة، والذي يرتقب أن تتراجع قيمته المضافة بنحو 25 في المائة. وفي نفس السياق ستسجل خدمات النقل الجوي والسكك الحديدية والطرق تباطؤا ملحوظا في وتيرة نموها، وينتظر أن تسجل قيمتها المضافة الإجمالية ركودا على أساس سنوي.

وتوقع المركز المغربي للظرفية الاقتصادية أن يتأثر القطاع المنجمي بالانكماش الذي تشهده الأسواق الخارجية بسبب الركود الذي يشهده الاقتصاد العالمي. وقال المركز إن وتيرة نمو هذا القطاع خلال 2020 ستتباطأ متوقعا أن تنخفض إلى النصف مقارنةً بالعام الماضي والتي سجلت حوالي 5 في المائة.

من جهتها ستظل مساهمة أنشطة الصناعات التحويلية متواضعة ويرتقب أن تقل عن 2 في المائة في نهاية العام. علما أن بعض هذه الأنشطة تجد صعوبة من أجل إيجاد أسواق لتصريف منتوجها، أو تجد نفسها مقيدة بسبب نقص المعروض من المواد الخام والمنتجات الوسيطة. في حين تم وقف أنشطة بأكملها كما هو الشأن بالنسبة لصناعة السيارات.

تجربة سريرية أوروبية لأربعة علاجات تجريبية تبدأ في فرنسا

أعلن المعهد الوطني الفرنسي للصحة والبحث الطبي «إنسيرم»، أن تجربة سريرية أوروبية لتقييم أربعة علاجات تجريبية ضد فيروس «كوفيد19-»، بدأت يوم الأحد في فرنسا.

وتشمل هذه التجربة التي أطلق عليها اسم «ديسكوفري»، بشكل خاص الكلوروكين، وهو علاج ضد الملاريا حصل على نتائج واعدة خلال دراسة أجريت على عدد محدود من المرضى في مرسيليا، لكنه يثير النقاش لدى الأوساط الطبية.

وإلى جانب الكلوروكين، ستعمل التجربة على تقييم الريميديسيفير remdesivir، واللوبينافير lopinavir، من خلال إدماجهما بالريتونافير ritonavir، والتي قد يتم دمجها أو عدم دمجها مع الإنترفيرون بيتا.

وأوضحت فلورنس أدير، أخصائية الأمراض المعدية بقسم الأمراض المعدية والمدارية بمستشفى كروا-روس بالمركز الاستشفائي الجامعي، والتي تقود التجربة السريرية، «قمنا بتحليل البيانات المنبثقة عن الأدبيات العلمية (...) قصد الوصول إلى قائمة الجزيئات المضادة للفيروسات التي سيتم اختبارها: إدماج remdesivir، و lopinavir مع ritonavir، والتي قد يتم دمجها أو عدم دمجها مع الإنترفيرون بيتا، والهيدروكسيكلوروكين».

وقالت فلورنس أدير إن «قائمة هذه الأدوية المحتملة تعتمد، من جهة أخرى، على قائمة العلاجات التجريبية المصنفة باعتبارها ذات أولوية من قبل منظمة الصحة العالمية».

وحسب «إنسيرم» التي تشرف على تنسيق هذه الأبحاث، ستكون هذه التجربة «تكيفية»، أي أن العلاجات التجريبية غير الفعالة سيتم التخلي عنها واستبدالها بجزيئات أخرى. وأوضحت فلورنس أدير «يمكننا بالتالي أن نتفاعل على نحو آني، بما يتوافق مع أحدث البيانات العلمية، حتى يتسنى الكشف عن أفضل علاج لمرضانا».

ووفقا لـ «إنسيرم»، ستشمل التجربة على أقل تقدير 800 مريض فرنسي مصاب بأشكال خطرة للمرض. وسيتم تطبيقها بخمس مستشفيات (باريس-مستشفى بيشا، أ.بي-أش.بي، ليل، نانت، ستراسبورغ، ليون)، قبل أن يتم توسيع نطاقه على نحو تدريجي ليشمل عشرات المراكز.

وفي المجموع، ستشمل هذه الدراسة نحو 3200 مريض أوروبي، والتي تهم كلا من بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، والمملكة المتحدة، وألمانيا وإسبانيا.

وستتم مشاطرة المعطيات المحصل عليها مع تجربة دولية أخرى أطلق عليها اسم «سوليداريتي»، والتي سيتم إجراؤها تحت إشراف منظمة الصحة العالمية.

وحسب عالم الأمراض المعدية جاد غصن، الذي سيشرف على التجربة بمستشفى بيشات، شمال باريس، فسيتم تقسيم المرضى إلى خمس مجموعات: مجموعة علاج محاكاتي تعالج الأعراض فقط، ومجموعة لاختبار فعالية دواء مضاد لفيروس نقص المناعة المكتسبة (Kaletra)، وآخر سيدمج بالإنترفيرون بيتا من أجل تعديل الاستجابة المناعاتية، ورابع للتحقق من تأثير مضاد للفيروسات تم تطويره ضد فيروس إيبولا (remdesivir). أما الخامس فسيدمج الكلوروكين ابتداء من يوم الجمعة المقبل.

وحسب وسائل الإعلام الفرنسية، سيتم إدماج مئات المرضى بـ «دفعات متتالية»، في فرنسا لكن أيضا إيطاليا وإسبانيا على وجه الخصوص. وستتم معرفة النتائج في أقل من ستة أسابيع.

ودعا وزير الصحة الفرنسي، أوليفيي فيران، الأحد، إلى التحلي بالحذر إزاء الأصوات الداعية إلى استعمال الـ «كلوروكين» من أجل محاربة فيروس كورونا المستجد، مذكرا بأن الآمال التي تعلقت بعلاجات ما آلت أحيانا إلى الإصابة بالإحباط.

وقال الوزير على قناة LCI «إذا كان هذا العلاج فعالا، فإننا سنقترحه على الفرنسيين دون أي تأخير»، مضيفا أن العديد من المرضى الذين تلقوا العلاجات في المستشفيات الفرنسية كانوا بصدد تجريبه. «في غضون 15 يوما، ستكون لدينا معطيات مدعمة».

وباء كورونا: أوروبا تتجاوز الصين من حيث عدد الوفيات

n باريس: يوسف لهلالي

تشهد أوروبا تسارعا كبيرا في انتشار وباء كورونا فيروس أكثر من باقي مناطق العالم، وتجاوزت القارة العجوز الصين الشعبية من حيث عدد الوفيات المسجلة، بعد أن كانت هذه الأخيرة هي الأولى عالميا من حيث العدد منذ شهرين تقريبا. وتدفع إيطاليا الثمن الأكبر مع اقتراب حصيلة الوفيات بها من خمسة آلاف شخص، بينما يبدو أن الوباء لم يبلغ ذروته بعد، أما في فرنسا فقد أودى وباء كورونا المستجد بحياة 112 مصابين خلال 24 ساعة فقط، مما يرفع الحصيلة الإجمالية في البلاد إلى 562 وفاة، وفق المدير العام للصحة، الذي قال إن «عدد الإصابات يتضاعف كل أربعة أيام»، مضيفا أن الفيروس ينتشر في فرنسا «بسرعة وبشكل مكثف»، وشدد على الضرورة المطلقة بالتزام «تدابير العزل المشددة»، مضيفا «في حالة ما إذا قلص كل شخص تواصله مع الآخرين، ستكون لدينا إصابات أقل». وبدأت فرنسا الثلاثاء إجراءات عزل يتم الالتزام بها بطريقة متفاوتة، وهو ما جعل السلطات تصعد من لهجتها تجاه الأشخاص الذين لا يحترمون العزل الاجتماعي، وتطالب الشرطة بمعاقبة كل المخالفين، حسب وزير الداخلية.

وبعد أسبوع على بدء تطبيق إجراءات العزل العام، سجلت شبه الجزيرة نهاية الأسبوع وفاة 793 شخصا خلال 24 ساعة، لتتجاوز الحصيلة 6557، وهي أخطر يزدحم بالمارة، عادة، أشبه بمدينة أشباح. حصيلة تسجل في بلد واحد تجاوزت حتى الأرقام الصينية في أوج انتشار المرض في ووهان مركزها الأول.

وتغلق أوروبا حدودها في وجه باقي العالم بهدف مكافحة فيروس كورونا المستجد الذي سبب عددا من الوفيات أكبر من ذاك الذي سجل في آسيا، ودفع البنك المركزي الأوروبي إلى تقديم رد سريع بخطة مساعدة تبلغ قيمتها 750 مليار يورو.

أما بريطانيا حيث تجاوز عدد الوفيات المئة شخص، فقد أمرت بإغلاق المدارس اعتبارا من الجمعة. وتقول منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) إن أكثر من 850 مليون شاب، أي نحو نصف التلاميذ والطلاب في العالم، أغلقت مدارسهم بسبب الوباء ولا يمكنهم التمدرس..

هذا الفيروس الذي لم تتردد منظمة الصحة العالمية في وصفه بـ»عدو الإنسانية» تسبب في وفاة أكثر من 9000 شخص في العالم بينما سجلت أكثر من 209 آلاف و500 إصابة به في 158 بلدا ومنطقة.

ولمحاولة الحد من انتشاره، تتضاعف إجراءات فرض قيود على حرية التنقل. فقد اكتشف البلجيكيون بعد الإيطاليين أو الفرنسيين، الحياة في المنزل، مع استثناءات للخروج في الحالات الضرورية أو النشاط البدني. أما فرنسا فتبدأ يومها الرابع من العزل بينما أصبح وسط باريس الذي أشباح. مدينة بمدينة أشباح. وفي ألمانيا دعت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل مواطنيها إلى تنفيذ توصيات الحد من التنقلات، مؤكدة أنه «لا بد منها لإنقاذ أرواح عدد كبير من الناس....».

وفي ما يخص الانعكاسات الكبيرة لهذا الوباء فقد حذرت منظمة العمل الدولية من أن الوباء يهدد 25 مليون وظيفة في العالم في غياب رد دولي منسق على هذه الوضعية، خاصة أن قطاعات مثل النقل الجوي والسياحة تعرضت للجمود بسبب إغلاق حدود عشرات البلدان عبر العالم.

وأدى الوباء إلى تراجع البورصات في العالم مما دفع السلطات إلى الإفراج عن مساعدة اقتصادية بالمليارات. وفي هذا الإطار أعلن البنك المركزي الأوروبي عن تخصيص 750 مليار يورو لإعادة شراء ديون عامة وخاصة. في خطوة مفاجئة ترمي إلى الحد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. وتوقعت مديرة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد حصول انكماش اقتصادي «كبير» في منطقة اليورو نتيجة انتشار الفيروس في تصريح للصحافة.

وهي إجراءات رحب بها الرئيس ماكرون ودعا دول الاتحاد الأوروبي إلى القيام بـ «تدخلات، فمن واجبنا نحن الدول الأوروبية، أن نكون حاضرين عبر تضامن مالي أكبر في منطقة اليورو»، مؤكدا أن «شعوبنا واقتصاداتنا بحاجة لذلك».